IASJ
المجلات الاكاديمية العراقية
Nineveh University
جامعة نينوى
كلية القانون

# مجلة
# نينوى
# للدراسات القانونية

مجلة فصلية محكمة تصدر عن
كلية القانون - جامعة نينوى

المجلد (2) العدد (5) كانون الأول 2025

رقم المجلة المعياري الدولي النسخة المطبوعة: 2957-7721
رقم المجلة المعياري الدولي النسخة الالكترونية: 3078-6276
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية
بغداد (2601) لسنة 2022

مجلة نينوى للدراسات القانونية
المجلد (٢)، العدد (٥)، رجب ١٤٤٧هـ - كانون الأول ٢٠٢٥

# وظائف الصيغة التنفيذية لقرارات التحكيم الدولي

**المؤلف: فاطمة عبد الله**
**أطروحة دكتوراه، قسم القانون الدولي الخاص كلية القانون – جامعة باريس ١ بونتيون سوربون**
**تاريخ المناقشة: ١١ تموز/ يوليو ٢٠٢٥**
**إعداد وترجمة**
**أحسن رابحي**
**أستاذ العلوم القانونية والشرطية كلية الشرطة أبو ظبي**
**خبير الشؤون القانونية بوزارة الداخلية الإمارات العربية المتحدة**

**هدف الدراسة:** *تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأمور العلمية من أبرزها:*

*١- تحليل مفهوم الصيغة التنفيذية لقرارات التحكيم من منظور قانوني دقيق.*

*٢- تقييم أثر الصيغة التنفيذية على فعالية تنفيذ قرارات التحكيم وحماية الحقوق المكتسبة للأطراف.*

*٣- اقتراح حلول وإصلاحات قانونية من شأنها تعزيز دور الصيغة التنفيذية بما ينسجم مع تطور التحكيم الدولي.*

**منهجية الدراسة:** *اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي قانوني مدعوم بمقارنة نظرية وفلسفية، وذلك من خلال:*

*١- تحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن الاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية.*

*٢- دراسة وتحليل السوابق القضائية الفرنسية وبعض النظم المقارنة.*

*٣- المقارنة بين الاتجاهات الفقهية المختلفة المتعلقة بوظائف الصيغة التنفيذية ودورها في التحكيم الدولي.*

**النتائج:** *خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة أبرزها:*

*١- الصيغة التنفيذية ليست إجراء شكليا بحتاً، بل تمثل أداة قانونية ذات وظائف متعددة تهدف إلى تحقيق التوازن بين فعالية التحكيم والرقابة القضائية.*

*٢- يلاحظ وجود تباين واضح في تطبيق الصيغة التنفيذية داخل القضاء الفرنسي مقارنة ببعض الأنظمة الأخرى، وهو ما يعكس اختلاف السياسات التشريعية والقضائية.*

*٣- لا تزال هناك قيود قانونية وعملية تحول دون تحقيق الانسجام الكامل بين النظامين الوطني والدولي في مجال تنفيذ قرارات التحكيم.*

Journal of Nineveh for Legal Studies
Vol. (2), No. (5). December 2025

# Les Fonctions de l`exequatur Des Sentences Arbitrales

**Author: Fatma Abdullah**

***Doctoral thesis, Department of Private International Law, College of Law University of Paris 1 Panthéon-Sorbonne***
***Date of defense: July 11, 2025***
***Prepared and translated by***
**Prof. Dr. Ahsan Rabhi**
***Professor of Legal and Police Sciences, Abu Dhabi Police College, Legal Affairs Expert. Ministry of Interior. United Arab Emirates.***

**Objectives of the study:** *This study aims to achieve a number of scientific objectives, most notably: 1. Analyzing the concept of the enforceable form of arbitration awards from a strict legal perspective. 2. Assessing the impact of the enforceable form on the effectiveness of the enforcement of arbitration awards and the protection of the acquired rights of the parties. 3- Proposing legal solutions and reforms that would enhance the role of the enforcement clause in line with the development of international arbitration. Study*

**Methods***: The study relied on a legal analytical approach supported by theoretical and philosophical comparison, through: 1- Analyzing relevant legal texts and international agreements, foremost among which is the 1958 New York Convention on the Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards. 2- Studying and analyzing French case law and some comparative systems. 3- Comparing different jurisprudential trends related to the functions of the enforcement clause and its role in international arbitration.*

**Results***: The study concluded with a set of important results, most notably:*
*1- The enforcement clause is not a purely formal procedure, but rather a legal tool with multiple functions aimed at achieving a balance between the effectiveness of arbitration and judicial review. 2- There is a clear discrepancy in the application of the enforcement clause within the French judiciary compared to some other systems, reflecting differences in legislative and judicial policies.3- There are still legal and practical constraints that prevent full harmonization between the national and international systems in the area of enforcement of arbitral awards.*

**تمهيد:**

تتناول هذه الرسالة موضوعًا محوريًا في مجال قانون التحكيم الدولي ألا وهو موضوع الصيغة التنفيذية لقرارات التحكيم، والمراد به الإجراء القضائي الذي يمنح قرار التحكيم قوة التنفيذ الجبري داخل الدولة، بما يسمح بتطبيقه عمليًا من خلال أجهزة التنفيذ القسرية، وتعد الصيغة التنفيذية الأداة القانونية التي تصل بين النظام التحكيمي الخاص وبين النظام القضائي العام، إذ تمكن الدولة من مراقبة تنفيذ قرارات التحكيم من دون المساس بجوهر استقلاله.

ولا تقتصر أهمية هذا الموضوع على جانبه الإجرائي فحسب، بل تمتد إلى بعده النظري والوظيفي، إذ تسعى الرسالة إلى إبراز الوظائف القانونية المتعددة للصيغة التنفيذية، ودورها في تحقيق التوازن بين سيادة الدولة القضائية من جهة، وفعالية التحكيم الدولي من جهة أخرى، كما تثير الدراسة تساؤلات جوهرية عن حدود تدخل القاضي الوطني بعد صدور قرار التحكيم، ومدى مشروعية هذا التدخل في ضوء المعايير الدولية.

**أولا – إشكالية الدراسة:**

تنطلق الرسالة من إشكالية رئيسة مفادها:

ماهي الوظائف الحقيقية التي تؤديها الصيغة التنفيذية لقرارات التحكيم في إطار قانون التحكيم الدولي؟ وكيف تؤثر هذه الصيغة في العلاقة بين النظام التحكيمي الدولي والنظام القضائي الوطني، بما يضمن حماية فعالة للحقوق دون الإخلال باستقلال التحكيم؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتعلق بمدى اتساع رقابة القاضي الوطني عند منح الصيغة التنفيذية، وحدود هذه الرقابة، وما إذا كانت الصيغة التنفيذية تمثل أداة دعم للتحكيم أو وسيلة غير مباشرة لإعادة النظر في قراراته.

**ثانيا – أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأمور العلمية من أبرزها:

١- تحليل مفهوم الصيغة التنفيذية لقرارات التحكيم من منظور قانوني دقيق.

٢- تقييم أثر الصيغة التنفيذية على فعالية تنفيذ قرارات التحكيم وحماية الحقوق المكتسبة للأطراف.

٣- اقتراح حلول وإصلاحات قانونية من شأنها تعزيز دور الصيغة التنفيذية بما ينسجم مع تطور التحكيم الدولي.

**ثالثا – صعوبات الدراسة:**

واجهت الباحثة عددا من الصعوبات العلمية والعملية، نحاول إيجازها على النحو الآتي:

١- تباين الممارسات القضائية بين الدول في كيفية منح الصيغة التنفيذية لقرارات التحكيم.

٢- غياب معيار دولي موحد يحدد على نحو دقيق وظائف الصيغة التنفيذية.

٣- صعوبة تجميع وتحليل السوابق القضائية المقارنة بسبب اختلاف النظم القانونية وتنوع الاجتهادات القضائية.

**رابعا – منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي قانوني مدعوم بمقارنة نظرية وفلسفية، وذلك من خلال:

١- تحليل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن الاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية.

٢- دراسة وتحليل السوابق القضائية الفرنسية وبعض النظم المقارنة.

٣- المقارنة بين الاتجاهات الفقهية المختلفة المتعلقة بوظائف الصيغة التنفيذية ودورها في التحكيم الدولي.

**خامسا – عرض مختصر للخطة:**

جاءت الخطة العامة للرسالة على النحو الآتي:

الفصل الأول – الإطار النظري للصيغة التنفيذية

المبحث الأول – مفهوم الصيغة التنفيذية وأصولها التاريخية.

المبحث الثاني – التمييز بين التنفيذ القضائي الداخلي وتنفيذ قرارات التحكيم.

الفصل الثاني – الصيغة التنفيذية في النظام القانوني الفرنسي.

المبحث الأول – شروط منح الصيغة التنفيذية في القضاء الفرنسي.

المبحث الثاني – حدود رقابة القاضي الوطني بين الدعم والتدخل.

الفصل الثالث – التحليل المقارن

المبحث الأول – مقارنة بين النظام الفرنسي ونظم قانونية أخرى.

المبحث الثاني – دراسة تطبيقية لحالات تنفيذ قرارات التحكيم.

القصل الرابع – التحديات والآفاق المستقبلية

المبحث الأول – الإشكالات القانونية المعاصرة المرتبطة بالصيغة التنفيذية.

المبحث الثاني – مقترحات عملية لتطوير الإطار القانوني الوطني والدولي.

**سادسا – نتائج الدراسة:**

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة أبرزها:

١– الصيغة التنفيذية ليست إجراء شكليا بحتاً، بل تمثل أداة قانونية ذات وظائف متعددة تهدف إلى تحقيق التوازن بين فعالية التحكيم والرقابة القضائية.

٢– يلاحظ وجود تباين واضح في تطبيق الصيغة التنفيذية داخل القضاء الفرنسي مقارنة ببعض الأنظمة الأخرى، وهو ما يعكس اختلاف السياسات التشريعية والقضائية.

٣– لا تزال هناك قيود قانونية وعملية تحول دون تحقيق الانسجام الكامل بين النظامين الوطني والدولي في مجال تنفيذ قرارات التحكيم.

**سابعا: توصيات الدراسة:**

أوصت الباحثة بجملة من التوصيات، أهمها:

١- ضرورة وضع تعريف تشريعي واضح لوظائف الصيغة التنفيذية ينسجم مع المعايير الدولية.

٢- تعزيز تكوين القضاة وتدريبهم في مجال التحكيم الدولي وفلسفة الصيغة التنفيذية.

٣- تشجيع تطوير اتفاقيات دولية أو توجيهات دولية تفسيرية بما يسهم في توحيد المعايير المتعلقة بمنح الصيغة التنفيذية وسبل تنفيذ قرارات التحكيم.